مجلة علمية دولية محكّمة نصف سنوية
تصدر عن مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة بتيسمسيلت/الجزائر
ISSN 2571-9882 EISSN 2600-6987
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/297
Contemporary Studies is a bi-annual open access International double-blind journal. It is published by the University of Tissemsilt, Algeria.

المجلد: 05 / العدد: 02 / (2021)، ص447/462

جدل النحاة في سبب رفع المضارع وقضية التجرّد من عدمه

Controversy of grammarians in the reason for the movement of the present tense And the issue of Abstracti

د. إبراهيم فواتيح عبد الرحيم
fouatihaderrahim@gmail.com
جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت
(الجزائر)

تاريخ الاستلام:2021/06/20 تاريخ القبول:2021/07/12 تاريخ النشر:2021/12/02

ملخّص:

كثُرَ الجدل بين النحاة في سبب رفع المضارع، أو تجرّده من العامل، باعتبار التجرّد علامة عدمية عند بعضهم، أو أنّه وقع محل الاسم؟ فهناك آراء عديدة حول المسألة، لا يسلم الواحد منها من اعتراضات مختلفة، فكلّ اعتراض يتضاءل أمام اعتراض آخر ولا يقوى على الثبات أمام الردود الّتي توجّه إليه، فمهما وقفنا لتحييد رأي لانتصار رأي آخر نجد الأمر يزداد تعصّبا، فمن هذه المعركة الجدلية الشاقة، والّتي توحي إلى عدم إمكانية الفصل فيها، فسنبذل الجهد للوقوف على حيثيات القضية، وإظهار جوانب الضعف والخلل عند مدعيّ التجرّد، لكنّ الظاهر الخفي يشير إلى أمر ما يُخشى الإفصاح عنه من جانب مدّعي التجرّد.

كلمات مفتاحية: جدل – المضارع – التجرّد – النحو – الإعراب– المنطق.

Abstract:

There has been much debate among grammarians about the cause of the present tense movement, There are many opinions on the issue, None of them are spared from various objections, Every objection diminishes in front of another objection and is unable to stand firm in the face of the responses directed to it, We will make an effort to find out the merits of the case, and to show the weaknesses and flaws of the claimants of impartiality, Although the matter is clearly, However, the hidden apparition refers to a matter that is feared to be disclosed by the claimant of abstraction, even though reason and logic say otherwise, as we will show.

Key words: dialectic - present tense - grammar - syntax - logic.

مقدّمة:

لقد كثُرَ استخدام لفظ التجرّد مع الفعل المضارع، كلّما حان وقت إثبات الرفع له عند الإعراب إلا وصاحبه الناصب والجازم، بقولهم: مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم.

وحقيقة الأمر أنّ مسألة رفع المضارع لا تحتاج إلى براهين لإثباتها، فهو مرفوع في الأصل، فقد كان مرفوعاً قبل الناصب أو الجازم، فإذا تقدّمت الأداة الخاصّة بالنّصب أو بالجزم نُصِب أو جُزِمَ، وقد رَدُّوا القضية إلى العامل الّذي قال به النحاة كما قال عباس حسن: «إنّ نظرية "العامل" الّتي ابتكرها النحاة نظرية بارعة عظيمة، ودليل نبوغ وعبقرية؛ وطالما امتدحناها ولم ننكر من أمرها إلا التعسّف –بغير داع– في تطبيقها. وهذا هو العرض المعيب في جوهرها النفيس... ونحن نكشف عنها هذا العرض في مناسبات مختلفة؛ ليصفر جوهرها، ويخلص معدنها الثمين ... ولهذا ندع الجدل هنا في سبب رفع المضارع»[1].

وإذا كان عباس حسن قد أغلق القضية بسبب الجدل الواقع فيها، فيمكننا فتحها من جهة أخرى، حيث نتناول بعض الجوانب الخفية أو المغيّبة، الّتي سنرفع عنها الستار، ويمكن تحويل الضوء إلى النشأة والأساس الأوّل في تقعيد النحو، لنعود إلى مدرستي البصرة والكوفة، ونتعرّف على مصدر التحوّل في القضية، ونعرف كيف كان الأمر وكيف صار، فهناك من اصطنع قضية سمّاها التجرّد، فقالوا: يُرفعُ الفعل المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم، فمَنِ الأولى بالإعراب الرفعُ أم النصب والجزم؟ فالقائلون بالتجرّد يخفون أشياء ويصطنعون مفاهيم غير الّتي هي في الواقع.

ونهدف بهذه الدراسة إلى توضيح حقيقة رفع الفعل المضارع دون مزايدات في الإعراب، محاولة منّا ردّ مزاعم مدّعي التجرّد بدون تمحيص وتثبّت في حقيقة رفع الفعل المضارع، وعدم فرض الناصب والجازم عليه وتقديمهما عليه وإشراكهما معه، وسنبيّن الإعراب الصحيح للفعل المضارع، متبعين في ذلك منهجا استقرائيا وصفيا.

1– ماهية الفعل المضارع:

يعدّ الفعل المضارع ذا فعاليّة تأثيرية في الخطاب اللّغوي، خاصّة في توجيه المخاطب إلى رؤية ما، لتعميق تفاعلية التخاطب بين المتكلّم والمتلقّي، لذا كان لحركة الفعل المضارع تأثيرا قويّا في تقعيد النحو، الأمر الذّي جعل من النحاة يختلفون في حركة الفعل المضارع بين الرفع والنصب والجزم، فمَنِ الأولى بالحركة؟ وما قيمة الفعل المضارع في الجملة الفعلية بين المضِي والحضور والاستقبال، وكيف نعرف ماهية الفعل المضارع؟

فإذا حاولنا تعريف الفعل المضارع نقول: هو ما دلّ على حدث يقع في الزمن الحاضر أو المستقبل حسب السياق والسباق، ويمكن تحديد قيمة الفعل المضارع من خلال الصياغة والأداة لمعرفة المُضِي أو الحضور أو الاستقبال، فبذكر الفعل الماضي وإضافة حرفٍ من حروف المضارعة في أوّلِ الفعل يتغيّر المعنى، وحروف المضارعة هي حرف الألف وحرف النون وحرف التاء وحرف الياء، وهي حروف مجموعة في كلمة "أنيت"، فيمكن تغيير زمن الفعل المضارع من خلال هذه الأحرف وتغييرها حسب المقام، فمثلا الفعل قَرَأَ: هو فعل ماضٍ، يمكن تحويله إلى فعل مضارع من خلال إضافة حروف المضارعة على الشكل الآتي: "أقْرأُ، نقْرأُ، تقرأُ، يقرأُ"، ولا بدَّ من الإشارة في تعريف الفعل المضارع إلى أنَّ هذا الفعل له حالتان؛ حالة إعراب وحالة بناء، فيأتي مرفوعًا ويأتي منصوبًا ويأتي مجزومًا، وبناء الفعل المضارع يكون في حالتي التوكيد أو إسناده إلى نون النسوة .

ويعرّف ابن يعيش الفعل المضارع بقوله: «هذا القبيل من الأفعال يسمّيه النحويون المضارع، ومعنى المضارع: المُشابِه، يُقال: "ضارعته، وشابهته، وشاكلته، وحاكيته" إذا صرتَ مثله. وأصلُ المضارعة تقابلُ السَّخْلَيْنِ على ضَرْع الشاة عند الرضاع، يُقال: "تَضارع السخلان"، إذا أخذ كلّ واحد بحَلَمَة من الضرع، ثمّ اتُّسع، فقيل لكلّ مشتبهَيْن: متضارعان، فاشتقاقُه إذا من "الضرع" لا من "الرضع".

والمراد أنه ضارَعَ الأسماءَ، أي: شابهها بما في أوّله من الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء، نحو: "أقوم" و"نقوم"، و"تقوم"، و"يقوم"، فأُعرب لذلك، وليست الزوائد هي التي أوْجبت له الإعرابَ، وإنّما لَمّا دخلت عليه، جعلتْه على صيغة صار بها مشابهًا للاسم، والمشابهةُ أوجبت له الإعراب»[2].

ونجد في هذا المفهوم للمضارعة، وهذا التمثيل توضيحا دقيقاً وشاملا للتسمية، فلا يجعل بعد ذلك لبسا ولا إبهاماً، فهو مفهوم ألمّ بكلّ جانب من جوانب الصورة الماثلة أمامنا، على سبيل التشبيه، فمثّل الفعل المضارع والاسم بضرع الشاة لأنّ السَخْل هو ولد الشاة، ذكرا كان أو أنثى، والسَّخْلَةُ: الواحدة، والجميع: السخل والسخال[3]، وبهذا التشبيه استطاع تقريب الصورة بين الاسم والفعل المضارع لإفادة معنى المضارعة والمشابهة.

والفعل المضارع يشبه الاسم من عدة جوانب، فتدخل عليه لام التأكيد الّتي هي في الأصل للاسم، وهي في الحقيقة لام الابتداء، فنقول: "إنّ زيدًا ليَقوم"، كما نقول: "إنّ زيدًا لَقائمٌ". فلمّا ضارع الاسمَ من هذه الأوجه؛ أُعرب لمضارَعة المعرب، وإعرابُه بالرفع والنصب والجزم، ولا جرّ فيه كما لا جزمَ في الأسماء.

إلا أنّ النحاة اختلفوا في قضية رافع الفعل المضارع، فمنهم من قال إنّه مرفوع في الأصل مثله مثل المبتدأ، وهناك مَنْ ذهب إلى توظيف مصطلح جديد يتمثّل في التجرّد. إذن ما المقصود بالتجرّد، وما قيمة إقحامه في رفع الفعل المضارع؟ ولماذا اختاروا لفظ التجرّد؟ فهل للتجرّد قيمة علمية لها تأثير في الخطاب اللّغوي؟

للإجابة عن هذه الأسئلة وجب التعرّف على معنى التجرّد لغة واصطلاحا؟

2- معنى التجرّد لغة واصطلاحا:

لغةً: التجرّد هو [التعرّي]: تعرّى: إذا تجرَّد، وتعرَّى من الشيء. ومن ذلك التعرّي من الثياب[4]، وجاء في موسوعة اللّغة العربية مفهوم التجرّد ما معناه:

التجرّد في اللّغة مصدر الفعل "تَجَرّدَ" وتجرّد من ثيابه وعنها: تَعَرّى، وهو في علم الصرف، حالة كون الاسم أو الفعل مجرّداً من الأحرف الزائدة.

والتجرّد من النواصب والجوازم هو عامل الرفع في الفعل المضارع[5].

اصطلاحاً: أما في الاصطلاح فيقصدون بالتجرّد التخلّي عن الناصب والجازم وهو تعرية المضارع عن عامل النصب والجزم، وهو عامل معنوي، والعامل المعنوي هو ما ليس للسان فيه حظ.

إذن فكأنّهم يرون ارتداء الفعل المضارع بالنصب والجزم، وهما غطاء له، وعند حضور الرفع فإنّه يتعرّى، وكأنّ في هذا المعنى تجنّي على اللّغة العربية في قيمتها وقواعدها.

فمن هو الأوّل؛ الرفع أم النصب أم الجزم؟ فالرفع يدلّ على العلو والشموخ، أما النصب فإنّه يدلّ على الانخفاض والانكسار والنزول، والجزم يدلّ على الفصل والقطع، فكيف لهذين الأخيرين [النصب والجزم]

أن تكون لهما الأولوية على الرفع؟ هذا ما سنعالجه في هذا البحث لنتعرّف على مكمن الخلل، وسبب الاصطلاح على المضارع بهذا الشكل وهذه الكيفية.

3–حقيقة رفع الفعل المضارع:

قد يسأل السائل في بَاب الِابْتِدَاء وَخَبره: لِمَ اسْتحقَّ الْمُبْتَدَأ الرّفْع، وَبِأَيِّ شَيْء يرْتَفع؟، فيكون الجواب عن ذَلِك: أَن الرافع لَهُ التعرية من العوامل، وَلَيْسَت بِلَفْظ.

وهذا فيه إشارة إلى قضية العوامل النحوية ودورها في الكلام العربي، كما أنّ العوامل تنقسم قسمين؛ لفظية ومعنوية، والعامل اللّفظي أقوى من العامل المعنوي، باعتبار العامل اللّفظي، يُبطِل عمل العامل المعنوي، فما المقصود بالعامل النحوي؟ وما المقصود بالعوامل اللفظية؟ وما تأثيرها في الجملة؟

يجيب صاحب كتاب علل النحو أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الله الوراق: «فَإِذا كَانَ معنى الْعَامِل اللَّفْظِيّ إِنَّمَا هُوَ عَلامَة، فالعلامة قد تكون حُدُوث الشَّيْء وَعَدَمه، أَلا ترى أَن ثَوْبَيْنِ أبيضين متساويين لَو أردنَا أَن نفصل بَينهمَا، فسوّدنا أَحدهمَا، لَكَانَ المسود مُنْفَصِلا من الآخر، وَالْآخر مُنْفَصِلا مِنْهُ، وَإِن لم تكن فِيهِ عَلامَة، فَكَذَلِك عدم الْعَامِل عَلامَة أَيْضا، فَإِذا قد ثَبت أَن التعرية من العوامل عَامل، فَالَّذِي يجب أَن يبين: لِمَ خصّ بِعَمَل الرّفْع دون غَيره؟ وَإِنَّمَا خصّ بِالرَّفْع لِأَن الْمُبْتَدَأ أوّل الْكَلَام، فَوَجَبَ لما اسْتحق الْإِعْرَاب أَن يعْطى أول حَرَكَة الْحُرُوف مخرجا، وَهُوَ الضَّم»[6].

إذن فللعامل دور أساسي في ترابط عناصر الجملة وتفاعلها، إلا أنّ العلامة لها دور مركزي، مثلما هو المبتدأ، الّذي استحقّ العلامة الأولى وهي الضمّ، الّتي تدلّ على الرفع.

وبين العامل اللّفظي والمعنوي تقارب وتكامل، خاصة عند تبادل المواضع، فما هي قيمة كلّ واحد منهما؟

فالعامل المعنوي لا يتقدّم معموله عليه، لأنّ العامل اللّفظي إذا تقدّم عليه منصوبه الّذي حقّه التأخير، نجد تقديما في اللّفظ تأخيراً في المعنى، فتصبح العبارة مقسّمة بين اللّفظ والمعنى، وبهذا الشكل نستبعد وجوداً للعامل في اللّفظ مع عدم تصوّر تقديم المعمول عليه، فيجب تأخير المعمول عن عامله في المعنى، ليتسنّى وجوده بعده، ويكون عامله متقدّما عليه، لأنّه مَنْوي غير ملفوظ به، ولا تذهب النيّة والوهم إلى غير موضعه بخلاف اللّفظي، فإنّ محلّ اللّفظ اللسان ومحلّ المعنى القلب، فإذا ذهب اللّسان باللّفظ إلى غير موضعه لم يذهب القلب بالمعنى إلا إلى موضعه وهو التقديم[7].

وبهذا التداخل والتباين يمكننا التساؤل: هل ثمّة اشتراك معيّن بين العامل اللفظي والعامل المعنوي؟ فنحن نتحدّث عن الرفع في البداية، لأنّ موضوع الرفع يهمّنا، لقيمته ومكانته في النحو العربي مقابل النصب والجزم، فمن هو الأولى بالتقدّم في الجملة النحوية؛ الرفع أم النصب أم الجزم؟

وأوّل ما تدارسه النحاة في الكلام المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية، والحرف بينهما، وكلّ هذه الأنواع هي أقسام الكلام، والمبتدأ يكون في الجملة الاسمية والفاعل يكون في الجملة الفعلية، فهل هناك تشابه واشتراك بين المبتدأ والفاعل؟

لعلّ الاشتراك بينهما يكون في الرفع، لكنّ العامل بينهما يختلف «فقد اشترك الفاعل والمبتدأ في استحقاق الرفع، إلا أنّ العامل في الفاعل لفظي فلا يدخل عليه ما يزيله، لأنّ العامل اللّفظي أقوى من المعنوي، إذ هو متضمّن اللّفظ والمعنى جميعاً بخلاف المعنوي»[8].

ويسمي النحاة معنى المضارعة المشابهة كما سبق توضيح ذلك، ولأنّ معظم المصادر والمراجع قد أشارت إلى قيمة الفعل المضارع، وأهميته في الخطاب اللّغوي، كان اقتباسهم للفعل المضارع بتلك الصورة، وشبّهوا الفعل المضارع والاسم بتقابلِ السَّخْلَيْن على ضَرْع الشاة عند الرضاع، فكلاهما يدر الحليب، وكلاهما يفيد الرفع، فكان القصد من المضارعة مشابهة الفعل المضارع للأسماء، فالمقصود بالفعل المضارع الفعل المشابه للاسم، وهو عند النحاة ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

ونجد في كتب اللّغة كلاما عن الاسم والفعل ووجه الشبه بينهما، وقد عُرِف بين النحاة أنّ الأصل في الإعراب هو الاسم، ويُعَدُّ الفعل المضارع قد نازعه بسبب المضارعة. فاعتبروا تعلّق الفعل وما أشبهه من الحروف والأسماء وغيرها بالاسم المتمكّن سببا لثبوت وصف فيه، كالفاعلية والمفعولية والإضافة، هذه المعاني معقولة تستدعي وجود علامة يستدلّ بها عليها، فجعلوا الإعراب الّذي هو الرفع والنصب والجرّ دلائل عليها، وأطلقوا تلك المعاني مقتضيات للإعراب، وسمّوا الأشياء الّتي تتعلّق بالاسم المتمكّن وسبب لحدوث هذه المعاني عوامل.

وقالوا أنّ الفعل المضارع شابه الاسم وضارعه فسمّوه مضارعاً، فتمّ إجراء حكم الاسم عليه في الإعراب، وسمّوا مضارعته الاسم مقتضية لإعرابه، وسمّوا المعنى الّذي هو به أوفر حظّا من المضارعة، أي وقوعه موقع الاسم عامل الرفع، والحرف الّذي هو معه في تقدير الاسم أو ما أشبهه، يعني أنّ وأخواتها عامل النصب، والحرف الّذي جزمه أي قطعه عن تقدير الاسمية وما أشبهه، فلإنّ وأخواتها عامل الجزم، لذا فالعامل يحدث بسببه المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[9].

لذلك قالوا عن العوامل تنقسم قسمين: لفظية وهي ما يتلفّظ بها حقيقة أو حكما، ومعنوية وهي ما لا يكون له أثر في اللّفظ أصلا لا حقيقة ولا حكما، كرافع المبتدأ والخبر والفعل المضارع. وقد يطلق العامل المعنوي على ما لا يكون عاملا فيه، باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتباره معنى خارجا عنه[10].

ويتبيّن لنا من كلّ ما سبق حقيقة ماهية الفعل المضارع وَطَبِيعَتُهُ وَحالات إعرابه، وكما يبدو المبتدأ في الجملة الاسمية مرفوع العلامة، كذلك هو الفعل المضارع في وظائفه وطبيعته الشكلية، فما أشبه الفعل المضارع بالاسم سواء كان مبتدأ أو كان فاعلا أو اسم فاعل، والفرق بينهم هو الوظيفة والإسناد، فمن خلال خصائص المبتدأ تتّضح لنا قيمة المرفوعات، وأثرها النحوي والصرفي على السواء.

ولأنّ الفعل المضارع يدلّ على وقوع حدث في زمن التكلّم سواء في الحاضر أو المستقبل، وكما عرفنا سبب تسمية الفِعل المضارع بهذا الاسم لأنّه يضارع الاسم في الإعراب أي يشبهه، فالمضارعة هي المشابهة والاسم معرب، فنقول في إعرابه مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره أو منصوب –إذا تقدّمه ناسخ– وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، كذلك هو الفعل المضارع، إلا أنّ الفعل المضارع يختلف عن الاسم في حالة الجرّ، فالاسم يكون مجرورا إذا سُبِق بحرف جرّ، بينما الفعل المضارع لا يُجرُّ إلا إذا كان في تأويل مصدر منسبك عن الأداة والفعل المضارع ؛ نحو: قولنا: زرتُ المريض لِأطمئنّ عليه، أيْ للاطمئنان عليه.

4- موقف الأوائل من قضية التجرّد:

وللحديث عن هذه القضية لا بدّ من الإشارة إلى مسألة أصول النحو فيما يخصّ السماع والقياس، والتقعيد النحوي، وأسبقية هذا التقعيد، كيف تمّ وعلى يَدِ مَنْ تمّ ذلك التقعيد؟

ولسنا هنا للبحث في نشأة النحو وأصوله، فهناك كتب ومباحث وافية وكافية في كيف ومتى وسبب وضع النحو، لكن ما يهمّنا هنا هو سبب التغاضي عن بعض المسائل والتعصّب للرأي حتى ولو كان مخالفا للمنطق والواقع.

ولقد كانت لجهود أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه الأثر العظيم في تأسيس النحو العربي، بداية من نقط الحروف لتسهيل وتوضيح قراءة القرآن الكريم، خاصّة لغير العرب، ولتجنّب اللّحن، وحتى يسهل التفريق بين الحروف المعجمة والحروف المهملة في المصاحف.

هذا كان اهتمام البصريين، وأوّل نحوي بصري وضع قواعد النحو هو ابن أبي إسحاق الحضرمي، وبعده عيسى ابن عمر، وإذا عُدنا إلى بداية النحو نجد أوائل النحاة أبا الأسود الدؤلي وتلاميذه منهم ابن أبي إسحاق، عيسى بن عمر الثقفي أبو عمرو بن العلاء، يونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، هذا الأخير يعتبر المؤسّس الحقيقي لمدرسة البصرة النحوية ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق، فهو الّذي أقام صرح النحو، وما يتعلّق به من "نظرية العوامل والمعمولات، وبكلّ ما يسنده من سماع وتعليل وقياس سديد، مع بيان ما امتاز به من علم بأسرار العربية"[11].

وكان من الثمار الّتي أنتجها هذا العالم الفذّ أن خلّف بعده تلميذه سيبويه الّذي ترجم آراءه النحوية ومثّلها تمثّلا غريبا رائعا غاية في الإبداع والتألّق، فجاء بما انتفع به معاصروه ومن جاء بعدهم إلى اليوم وغداً، فجاء بما لا يكاد يحصى من الآراء، فجمعها في "الكتاب"، الّذي أطلقوا عليه اسم البحر، وقد بلغ من إعجاب الأسلاف به أن سموه "قرآن النحو" وكأنّما أحسّوا فيه ضربا من الإعجاز، لا لتسجيله فيه أصول النحو وقواعده تسجيلا تاما فحسب، بل أيضا لأنّه لم يكد يترك ظاهرة من ظواهر التعبير العربي إلا أتقنها، فقها وعلما وتحليلا[12].

وقد عمل هؤلاء على ضبط قواعد النحو ودعمها بالعلل والأقيسة، ومع الاستقراء الدقيق لقراءات القرآن الكريم، وقد اشتقّ قواعدهم منها، مستعينين بما يجري على أفواه العرب الفصحاء في بوادي نجد والحجاز وتهامة، مشافهة للبدو الخلّص الّذين لم تَفْسُد سلائقهم ولا ألسنتهم.

في الوقت الّذي كان فيه أهل الكوفة حتى منتصف القرن الثاني الهجري منشغلين بترتيل القرآن ورواية الشعر والأخبار، ولم يكن أصحابها قد بلغوا ما بلغه البصريون في جوانب أخرى متعدّدة، الأمر الّذي ساعد البصريين على وضع النحو وقواعده وأصوله وضعا تاماً نهائيا.

وإذ بحثنا في سجل تاريخ مدرسة الكوفة نجد هذه المدرسة قد بلغها هذا العلم متأخّراً، بمئة سنة تقريبا، هذا التأخّر كانت له تبعات وتصفية حسابات مع مدرسة البصرة، خاصّة في قضية المصطلح والإعراب، فسنجد اختلافا واضحا، وتنافرا بائناً، إلى درجة النكران والتباعد، وما قصّة المسألة الزنبورية إلا خير دليل على ذلك، فبسبب هذه المناظرة مات سيبويه بعدها همّا وغمّا، والباحث في نشاط المدرسة الكوفية يلاحظ أنّ الكسائي بدأ متأخّراً إلا أنّه استطاع هو وتلميذه الفراء أن يستحدثا في الكوفة مدرسة نحوية

تستقلّ بطوابع خاصّة من حيث الاتّساع في الرواية، ومن حيث بسط القياس وقبضه، ومن حيث وضع بعض المصطلحات الجديدة، ومن حيث رسم العوامل والمعمولات[13].

وكان للأخفش الأوسط مسؤولية حمل هذا الإرث العظيم وهو تلميذ سيبويه، وكان من الّذين قرأوا عنه الكتاب طلبة بصرين وكوفيين، ومن بين البصريين المازني، ومن الكوفيين الكسائي، هذا الأخير كان شديد الاعتراض على سيبويه والخليل، الأمر الّذي جعله يستعين باللّغات الشاذة، فرسم خطّا طويلا تُصنع عليه طريق مبسوطة لكلّ من أراد التأويل كيف يشاء، هذا الطريق فتح الباب واسعا لكلّ من سوّلت له نفسه التلاعب، لكن تلميذه الفرّاء حاول غلق هذا الباب فيما بعد «وكان يعنى بالدفاع عن القراءات المشتملة على بعض الشذوذ والاحتجاج لها بأشعار العرب الفصحاء. وقد بينت في مواطن أخرى أن الفراء إمام المدرسة الكوفية بعد الكسائي، هو أوّل من تعرّض للقراءات الشاذة بالإنكار العنيف، وتابعه في ذلك المازني وتلميذه المبرّد آخر أئمة المدرسة البصرية النابهين»[14].

ولأنّ مدرسة الكوفة بلغها علم النحو متأخّرا سعى أصحابها على استحداث مدرسة نحوية تستقلّ بطوابع خاصة من حيث الاتّساع في الرواية، فعملوا بالقياس ما شاءوا، فوضعوا بعض المصطلحات الجديدة، وخطّوا طريق العوامل والمعمولات، «وتوسّع الفراء خاصة في تخطئة بعض العرب وإنكار بعض القراءات الشاذة، وكان ينفذ أحيانا إلى أحكام لا تسندها الشواهد والأمثلة، وهو يُعَدُّ بحقّ إمام الكوفيين، فثعلب وغير ثعلب إنّما كانوا شارحين لآرائه ومفسرين»[15].

وما يهمّنا في هذه الأخبار هو كيفية تحوّل الحالة الإعرابية من شكل إلى آخر؟ وما هي أسباب هذا التحوّل؟ وما الغاية منه؟

لقد تحدّثنا عن مدرسة الكوفة بعض الشيء دون المدارس الأخرى مثل البغدادية والأندلسية والمصرية، إذْ كان كلّ إمام من أئمة هذه المدارس يثير من الخواطر والآراء ما لم يسبقه إليه سابق من النحاة الآخرين، فها هو ابن مضاء القرطبي يحاول صوغ النحو صياغة جديدة خالية من نظرية العوامل والمعمولات المذكورة والمقدّرة، ومن العلل والأقيسة المعقّدة. وأكبر أئمتهم –على الإطلاق– ابن مالك[16].

هذا الحديث نقوله من أجل توضيح حقيقة مدرسة الكوفة وما فعلته بقواعد النحو العربي الّتي أسّسها علماء البصرة، فلم تكن إلا قواعد مختلفة ومخالفة لقواعد البصريين، وما فعلوه بتغيير المصطلحات الّتي جاء بها البصريون، كان محاولة إيجاد موضع قدم لهم ولمصطلحاتهم في ميدان النحو، وهذه المصطلحات أرادوا بها مجرّد الخلاف على مدرسة البصرة.

5– المصطلحات وما يتّصل بها من العوامل والمعمولات:

السؤال الّذي يطرح نفسه هو: كيف عرف الكوفيون علم النحو؟ فكلّ الدلائل تشير إلى أنّ البصريين هم المصدر الأوّل لمعرفة الكوفيين بالنحو، فبعد بلوغ النحو بيئتهم حاولوا الابتكار والتجديد فيه وفي مصطلحاته، فكان نحواً مخالفا للقواعد المنطقية، فقط من أجل التميّز والمخالفة حتى ولو كان الأمر على حساب الحقيقة، كما هو الأمر مع رافع الفعل المضارع ونواصبه، وكما قال شوقي ضيف: «لعلّ مما يدلّ أكبر الدلالة على أنّ الكوفيين كانوا يقصدون قصدا إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلّون بها، إنّهم على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم جميعا على كتاب سيبويه ينهلون منه

ويعلون، حاولوا جاهدين أن يميّزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم في بعض العوامل والمعمولات»[17]

والمؤكّد أن تلك المصطلحات ما هي إلا تمويه ومداراة للعقول، فكانت الغاية منها مجرّد الخلاف على مدرسة البصرة، الأمر يضعنا أمام وضعية مشكَلَة لا يمكن أن نجد لها حلاًّ، حيث وضع علماء البصرة ألقاب الإعراب والبناء للتمييز بين حركات أواخر الكلمات المعربة والمبنية، فكان الرفع والنصب والجرّ والجزم للكلمات المعربة، وجعلت الضمّ والفتح والكسر والوقف أو السكون للكلمات المبنية، «واعلم أن سيبويه فصل بين ألقابِ حركاتِ الإعراب، وألقاب حركات البناء، فسمّى حركاتِ الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا، وحركاتِ البناء ضمًّا وفَتْحًا وكَسْرًا ووقْفًا، للفرق بينهما»[18].

ونلاحظ مدى دقّة سيبويه في وضع تسميات هذه الألقاب، واختيار المصطلح المناسب للمحافظة على نطق الكلمة عبر مخارجها، ويزيد ابن يعيش في توضيح هذه الألقاب، ويبيّن سبب هذه الحركات المنطوقة وما هو مصدرها: «فإذا قيل: هذا الاسم مرفوعٌ، أو منصوبٌ، أو مجرورٌ، عُلم بهذه الألقاب أن عاملًا عمِل فيه، يجوز زوالُه ودخولُ عامل آخر يُحْدِث عملَه، ووقعت الكفايةُ في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى عن أن يقول ضمّةٌ حدثت بعامل، أو فتحةٌ حدثت بعامل، أو كسرة حدثت بعامل، فكان في التسمية فائدةُ الإيجاز والاختصار»[19].

هذه الألقاب لم ترق للكوفيين وبدا لهم إمكانية وضع مقابل هذه الألقاب أسماء جديدة، محاولين إثبات ذلك بشتى السُبُل، فحاولوا قلبها، فجعلوا ألقاب الإعراب للمبني من الكلمات وألقاب البناء للمعرب[20]، الأمر الّذي جعل النحاة ومَنْ حولهم يرفضون هذا الطرح الغريب، فهذا الطرح فيه كثير من الإفساد لما تحصّلوا عليه من كتب النحو البصري الّذي اتخذوه إمامهم، بل كان أيضا إماما للكوفيين وعلما مرفوعا، يهتدون به ويستمدون منه مَدَدا لا ينضب معينه[21].

ولم يكن هذا التصرّف قاصراً على هذا فحسب بل تجاوزه إلى مصطلحات الجملة الاسمية وما تعلّق بالعوامل والمعمولات، في قضية رفع كلّ من المبتدأ والخبر وما هو عامل الرفع فيهما، وما يهمّنا هنا كيف غيّروا في مصطلحات البصريين في قضية الفعل المضارع.

فذهب سيبويه وجمهور البصريين في إعراب الفعل المضارع المرفوع إلى أنّه ارتفع بوقوعه موقع الاسم، فإنّ كلمة يقوم في مثل: "زيد يقوم" تقع موقع قائم، وذهب الأخفش إلى أنّه مرفوع لتعرّيه من العوامل اللفظية.

إلا أنّ الكوفيين وجدوا صعوبة في تحديد علّة إعرابه والعامل فيه، فقال الكسائي إنّه يرتفع بحروف المضارعة، فـ "أقوم" مثلا مرفوع بالهمزة، فجعل جزءا من أجزاء الفعل عاملا فيه، وكأنّ الشيء يعمل في نفسه. إلا أنّ الفراء لم يرض بهذا الرأي فاختار رأي الأخفش، ولكنّه حاول التغيير والتبديل فيه، فقال: إنّه مرفوع بتجرّده من النواصب والجوازم، وواضح أنّه رأي الأخفش نفسه بصيغة جديدة، ولعلّ ذلك ما جعل ثعلبا يذهب إلى أنّه مرفوع بالمضارعة، محاولا بذلك النفوذ إلى رأي جديد[22].

ولو راجعنا عمل الكوفيين في استحداث مصطلحات مخالفة لِمَا جاء به البصريون لأدركنا مدى بعد الكوفيين في التأويل والتقدير، فقد عملوا ذلك فقط حبّاً للخلاف على المدرسة البصرية، فلا علم ولا فهم فالمهمّ المخالفة لعلماء البصرة.

ونجد الكوفيين يعملون على نمط واحد للوصول إلى غايتهم، ذلك ما استخلصه شوقي ضيف بعد فترة من البحث والتمحيص، حيث قال: «وعلى هذه الشاكلة كان الكوفيون يحاولون النفوذ إلى آراء جديدة في العوامل والمعمولات، كما كانوا يحاولون النفوذ إلى بعض المصطلحات التي يخالفون بها ما اصطلح عليه البصريون، حتى يفترق نحوهم على الأقل بعض الافتراق من نحو البصرة. وبذلك كلّه وبما سنفصل فيه الحديث عند أعلامهم، استطاعوا أن يكوّنوا لهم مدرسة نحوية مستقلّة، لا ترقى حقّا إلى منزلة المدرسة البصرية، ولكنّها على كل حال مدرسة بيّنة المعالم، واضحة القَسَمَات والملامح»[23].

بعد هذه الرؤى يمكن الجزم أنّ سبب إعراب الفعل المضارع هو الأنانية وحبّ الذات، للتملّص من المسؤولية، وعدم الإقرار بالحقيقة، فلو كان العلم بهذا الشكل وهذه الكيفية وهذا المتناول ما وصلت المجتمعات المتقدّمة إلى ماهي عليه اليوم.

6- إعراب الفعل المضارع منذ بداية الدرس النحوي:

يُرفع الفعل المضارع في الجملة لأنّه جاء قبل الناصب والجازم، مثله مثل المبتدأ، وهذا عند علماء البصرة، لكن علماء الكوفة يرون خلاف ذلك كما قال عنهم الأنباري «أجمع النحويون على أنّه إذا تجرّد من الناصب والجازم، وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعًا ك: يقوم. وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له، ما هو على أقوال أصحّها "قولهم": رافع المضارع تجرّده من الناصب والجازم وفاقًا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش»[24].،

يتحدّث الأنباري عن رأي الكوفيين ويصفهم بالنحويين، في حين أنّ أهل البصرة لم يقولوا بهذا الزعم، كما نلاحظ أنّ هذا الرأي لا يمتلك أرضية صلبة ولا قاعدة منطقية ليُبنَى عليها صرح القواعد النحوية، فليس من المنطق تقديم المتأخّر على المتقدّم، فمَنْ جاء أوّلا الرفع أم النصب والجزم؟

ويذهب الأنباري لتوضيح مسألة رفع الفعل المضارع طارحاً أسئلة وأجوبة في شكل حوار، من أجل التعرّف على حقيقة رفع المضارع، فإذا كان البناء هو الأصل في الفعل المضارع، فكيف يُحمَل على الاسم في الإعراب؟ فلَمْ يخرج الجواب عن هذا السؤال عمّا قاله ابن يعيش وقد بيّنّاه في ماهية الفعل المضارع، ويتعلّق ذلك بعلاقة الفعل المضارع بالاسم، وكيف ضارع الاسم، ولذلك سمي مضارعا باعتبار المضارعة هي المشابهة، وبسبب ذلك سمي الضرع ضرعا[25].

وإذا تأمّلنا ما قاله الأنباري في أسرار العربية عن رأي الفراء وهو أحد دعاة التجرّد: «ذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنّ الرافع للفعل هو تجرّده من الناصب والجازم، وقد أخذ بهذا الرأي ابن هشام الأنصاري من المتأخرين. وأما البصريون فقالوا: يرتفع لوقوعه موقع الاسم؛ وما ذهب إليه الفرّاء والكوفيون ومن تابعهم من المتأخرين هو الصواب»[26]. فنجده منحازا لطرف على حساب الطرف الآخر، وما نستخلصه من هذه الأقوال أنّ صاحب الإنصاف أنصف الفرّاء في هذا القول، مع أنّنا نلاحظ أنّ هذا القول قد جانب الفراء فيه الصواب، كما هو الحال مع الفعل المضارع.

واعترض قول الفراء بأنّ التجرّد أمر عدمي، والعدم لا يكون سببًا لوجوده غيره، وأجيب بأن التجرّد "أمر" وجودي، وهو كونه خاليًا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم[27].

فهل نعتبر التجرّد أمراً من العدم أم من الوجود، فكلاهما أي الفراء والأنباري يرى أمرا معيّنا، فإذا اعتبرنا الحركة شيئا وجودياً، بينما السكون شيء عدمي فهل وجود التجرّد بين تلك الألقاب من عدمه حقيقة أم مجرّد تصوّر؟

لقد علّق ابن يعيش على القائلين بهذا الرأي، بعدما أورد قول الزمخشري في المفصّل: «قال صاحب الكتاب: هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره، وذلك المعنى وقوعه بحيث يصحّ وقوع الاسم كقولك: " زيدٌ يضرب " رفعته، لأنّ ما بعد المبتدأ من مظان صحة وقوع الأسماء»[28].

واستفاض الشارح للمفصّل في ردّ جميع الشبهات والمزاعم الّتي كان يدّعيها بعض المغرضين، فأوضح أنّ [عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع إنما هو وقوعُه موقع الاسم]، وموجبُ الإعراب مضارَعة الاسم فيهما غيران، والمعنى بوقوعه موقع الاسم أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم، ألا ترى أنه يجوز أن تقول" :يضربُ زيدٌ"، فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول" :أخوك زيد "لأنّه موضع ابتداءِ كلام، وليس من شرطِ من أراد كلامًا أن يكون أوّلُ ما ينطق به فعلًا أو اسمًا، بل يجوز أن يأتي فيه بأيّهما شاء. ولذلك قال" :هو موضع خيرة"، أي كان المتكلّم بالخِيار إن شاء أتى بالاسم، وإن شاء أتى بالفعل، هذا مذهب سيبويه[29].

وقد ردّ على تَوهّمات أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وجماعة من أصحابه الّذين وافقوا قوله. والصحيحُ من مذهبه أن إعرابه بالمضارَعة، ورفعه بوقوعه موقع الاسم على ما ذكرنا. وذهب جماعة من البصريين إلى أن العامل في الفعل المضارع الرفع إنّما هو تَعَرّيه من العوامل اللفظيّة مطلقًا. وذلك ضعيف، لأنّ التعرّي عدمُ العامل، والعاملُ ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، والعدمُ نسبتُه إلى الأشياء كلّها نسبةً واحدةً، لا اختصاصَ له بشيء دون شيء، فلا يصحّ أن يكون عاملاً. وزعم الفرّاء من الكوفيين[30] أنّ العامل فيه الرفع إنّما هو تجرّده من النواصب والجوازم خاصّة، ويصف قول الفراء بالضعيف وذلك لأمرَيْن: أحدهما :أنّه تعليل بالعلم المحض، وقد أفسدناه، والثاني: أن ما قاله يقضي بأن أوّل أحوال الفعل المضارع النصبُ والجزمُ، والأمر بعكسه.

ويذهب الكسائي لوضع علّة الرفع بإقحام ما في أوّله من الزوائد الأربع وهي حروف "أنيت" فذهب إلى القول بأنّه قبلها كان مبنيًّا، وبها صار مرفوعًا، فأُضيف العمل إليها ضرورة، إذ لا حادثَ سواها، وهذا القول واهٍ وضعيف أيضًا، لأنّ حرف المضارعة إذا دخل الفعلَ صار من الفعل نفسه كحرف من حروفه، وكجزء منه، والشيء لا يعمل في باقيه، لأنّه يكون عاملاً في نفسه.

كما فيه وجه ثان باعتبار الناصب يدخل عليه فينصبه، والجازم يجزمه، وحروف المضارعة موجودة فيه، فلو كانت هي العاملةَ الرفعَ لم يجز أن يدخل عليها عاملٌ آخر، كما لم يدخل ناصبٌ على جازم، ولا جازمٌ على ناصب[31].

وهذا الشرح والتعليل على خطأ مدّعي التجرّد في زعمهم، يؤكّد إثبات العكس فيما ذهبوا إليه، ومحاولتهم إثبات التجرّد والتعرّي عنوة يخلو من أيّ قيمة علمية وموضوعية لإثبات حقيقة التجرّد، كما نلمس في قول ابن يعيش تحرّي الموضوعية وعدم الانحياز لطرف على حساب طرف آخر.

وما نستخلصه من كلّ هذا هو إثبات عدم جدارة زعم القائلين بالتجرّد، فقد ردّ ابن يعيش مزاعم المغرضين والقائلين بالتجرّد، وتوضيحه يُبطِل فكرة التجرّد من الأساس. فلم تبق أيّة حجّة لذلك الزعم، فالفعل المضارع مرفوع في الأصل مثله مثل المبتدأ فهو قد جاء قبل الناصب والجازم، وما مجيء الناصب أو الجازم إلا لعلّة اقتضاها الحال والمقام.

وكما سبق وأوضحنا هذه محاولات ومزاعم الكوفيين، الّتي أضلوا بها كثيرين، حتى ابن هشام الأنصاري، وابن مالك تأثّرا بفكرة التجرّد، فما هو رأي ابن مالك صاحب الألفية وكتاب التسهيل في قضية التجرّد؟

لقد وجدناه هو الآخر قد تأثّر بذاك الزعم، وصرّح بذلك علناً، لكن هناك من العلماء من تصدّوا لمقالته بشيء من التوضيح والتعليق، ومنهم الشاطبي (المتوفى 790 هـ) في شرحه لألفية ابن مالك المسماة بالمقاصد الشافية، حيث يورد قول ابن مالك في الألفية:

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ ... مَنْ جَازِمٍ ونَاصِبٍ كَتَسْعَدُ

فيعلّق الشاطبي على هذا القول: «فأخَذ هنا في الكلام على إعراب الفعل، وابتدأَ بالرَّفْع لأنّه الأصل، ويعني أن الفعل المضارع إذا تجَرَّد من الناصب والجازم فإنه يرفع حينئذ...وأتى بالتجرّد عن الناصب والجازم على مَساق الشَّرْطية، لأنه قال: ارفعْه إذا تجرَّد، فيَحتمل أن يكون قد جَعل التعرِّيَ هو نفس الرافع للفعل، فيكون مذهبه هنا مذهبَه في «التسهيل» لأنّه جعل التعرِّيَ هو الرافع، فقال: يُرفع المضارع لتعرِّيه من الناصب والجازم، لا لوقوعه موقعَ الاسم خلافًا للبصريين»[32].

فذكر عدة أدلة محتملة من قول ابن مالك في قضية التجرّد لا داعي لسردها كاملة هنا تفاديا للإطالة، ولننظرها في موضعها، ونكتفي بما قاله معلّقا على تلك الاحتمالات بأنّها مردودة لعدّة أسباب: «وهذه الأدلَّةُ من ابن مالك غيرُ واردة على مَقْصدِ سيبويه في الوقوع موقعَ الاسم ... والمسألة على الجملة لا يَنْبني عليها حكم، فالأمر فيها قريب»[33].

في الحقيقة لا يمكن مجاراة نحو ابن مالك سواء في الألفية أو في التسهيل، لقيمتهما العلمية، ولهذه القيمة كثُرتْ شُروح الألفية والتسهيل، فأبو حيان الأندلسي لوحده خصّ التسهيل بشرح وافٍ وكافٍ يسمى التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، شرحه في أربعة عشر مجلّداً، وابن مالك نفسه شرح كتاب التسهيل مرتين مرة باسم شرح التسهيل، ومرة بعنوان: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، كما نجد شرحا آخر بعنوان: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855 هـ)، وقبله أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية وهو شرح لألفية ابن مالك، ونال هذا الشرح تحقيقا من مجموعة محققين.

والشائع هو أنّ ابن مالك هو إمام النحاة، وقد تحدّث عن الإعراب في اللّغة، موضّحا معنى الإعراب، وهذا نجده عند من سبقه من أهل النحو واللّغة، ويُعدُّ الخليل وسيبويه هما المرجعان الأساسيان في كلّ ما قيل بعدهما، ثمّ يتطرّق للحديث عن الفعل المضارع ويعتبره مأمورا به أو معطوفا أو علة أو مستأنفا، حيث يرى هذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض، والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا في الإعراب، لكن الاسم عند

التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأنّ معانيه مقصورة عليه، فجعل قبوله لها واجبا، لأن الواجب لا محيص عنه هذا مما قاله ابن مالك[34].

ولو راجعنا مثل هذا الكلام سنجده مبثوثا في كتاب سيبويه وفي شرح ابن يعيش، الّذي عايش ابن مالك، فابن مالك توفي في 672هـ، وابن يعيش توفي في 643هـ، إلا أنّ ابن مالك عرف كيف يجمع تلك القواعد ويبسّطها، فصارت مقبولة ومستساغة لدى الكلّ، بقي أمر واحد فقط وهو قوله بتجرّد الفعل المضارع عند الرفع، فنجده يقول في باب إعراب الفعل المضارع وعوامله: «يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم، لا لوقوعه موقع الفعل خلافا للبصريين»[35].

هذا قوله ورأيه ولا نستطيع أن نردّه أو نعلّق عليه إلا بما قاله ابن يعيش، فهو أدرى وأفقه، وقد أدرجنا كلا القولين والرأيين، ويبقى الحكم في المسألة؛ هو القول بما ذهب إليه ابن يعيش، وعدم القول بتجرّد الفعل المضارع، لأنّه قول لا يستند إلى منطق، فابن مالك والفراء والأنباري وابن هشام الأنصاري وغيرهم كلّهم قالوا بأنّ الفعل المضارع يُرْفَعُ لتجرّده من الناصب والجازم، وهذا قول الكوفيين قبلهم، ومَنْ تأثّر بقولهم، أما البصريون ومن والاهم فقالوا خلاف ذلك.

كما نجد المحدثين من خلال كتبهم منهم من تأثّر بهذا الفريق، ومنهم من قال بقول الفريق الآخر، وتبقى المسألة حسب التوجّهات والرؤى العلمية.

7- رأي المحدثين في التجرّد:

لقد تأثّر بعض المحدثين بما روّجه أوائل الكوفيين من اصطلاحات مغلوطة مغايرة للحقيقة، فصار هؤلاء المحدثون يستخدمونها، دون البحث والتمحيص والاستقصاء في حقيقة ما بين أيديهم، ونجد في كثير من المؤلفات المعاصرة للكتب في إعرابهم للفعل المضارع قولهم: إذا تجرّد من الناصب والجازم، لكن هل تأمّلوا في لفظ التجرّد ما معناه؟ وماذا يُقْصَدُ به؟

الظاهر هو أنّ المسألة تحتاج إلى مراجعة وقراءة متأنية وفاحصة ومدقّقة لجزئيات هذه الظاهرة النحوية.

فبعض الكتب المعاصرة لا زالت تتّبع النهج القديم، وهناك بعض التصانيف الّتي تحمل في طياتها حقيقة التنصّل من الموضوع، دون التعليق على القضية وكأنّ الأمر لا يهمّ، ويعتبرون الإعراب الصحيح للفعل المضارع هو ما قاله الأوّلون، دون تعليق أو تصحيح، مثلما نجده عند الباحث إميل بديع يعقوب في موسوعته للّغة العربية، ومعجم الإعراب والإملاء.

يقول إميل بديع يعقوب في موسوعته للّغة العربية: التجرّد في اللّغة مصدر الفعل "تجَرّدَ" وتجرّد من ثيابه وعنها: تَعَرّى، وهو في علم الصرف، حالة كون الاسم أو الفعل مجرّداً من الأحرف الزائدة.

والتجرّد من النواصب والجوازم هو عامل الرفع في الفعل المضارع، وقد سبق ذكر هذا في معنى التجرّد. وقد أشرنا إلى ذلك في عنصر: معنى التجرّد.

8- الإعراب الصحيح للفعل المضارع:

إنّ الإعراب الصحيح للفعل المضارع الصحيح وغير المعتلّ هو: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره، أو ثبوت النون، أو الضمّة المقدّرة على الواو أو الياء للثقل، أو الألف للتعذّر، مثل

قوله تعالى في سورة يوسف على لسان يعقوب عليه السلام: { **قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**}[يوسف: 86] **ف(أشكو)** فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة على الواو، وكلمة **تعلو** في قول عنترة بن شداد:

لا يحْمِلُ الحِقْدَ مَنْ تَعْلُو بِهِ الرُّتَبُ * ولا ينالُ العلى من طبعهُ الغضبُ

فتعلو= فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة على الواو للثقل، والفعلان يشتكي وتشتكي= فعلان مضارعان مرفوعان وعلامة رفعهما الضمّة المقدّرة على الياء للثقل، وأما التعذّر نجده في مثل قولنا: يُؤْذَى= فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة على الألف المقصورة للتعذّر، وأما قولهم: لتجرّده من الناصب والجازم، فلا يجوز بأيّ حال من الأحوال.

9- الخاتمة:

نستخلص ممّا سبق ومن كلّ تلك الآراء والأقوال الّتي سردناها أنّه يمكننا الجزم والفصل بأنّ إعراب الفعل المضارع في حالة الرفع غير صحيح، فيجب إعادة تصحيح وقراءة صحيحة للقواعد النحوية، فلفظ التجرّد أحدثه الكوفيون، لمحاولة مخالفة البصريين والتفوّق عليهم.

كما أنّ التجرّد هو بمعنى التعرّي، ولأنّ التعرّي هو عدمُ العامل، والعاملُ ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، وإذا لم يكن له اختصاص فهو أمر عدمي مثله مثل السكون بجانب الحركة، ولأَنَّ السكونَ أَمْرٌ عَدَمِي، والعدمُ نسبتُه إلى الأشياء كلّها نسبةً واحدةً، لا اختصاصَ له بشيء دون شيء، فلا يصحّ أن يكون عاملاً، كما جاء في شرح المفصّل لابن يعيش.

وحقيقة الأمر أنّ مسألة رفع المضارع لا تحتاج إلى براهين لإثباتها، فهو مرفوع في الأصل، فقد كان مرفوعاً قبل الناصب أو الجازم، فإذا تقدّمت الأداة الخاصّة بالنّصب أو بالجزم نُصِب أو جُزِمَ، وما ذهب إليه البصريون هو الصواب، لأنّهم أهل دراية ومعرفة بهذا الفن، وعلينا أن نعطي القوس باريها.

وبسبب ما فعله الكوفيون بالمصطلحات النحوية والصرفية يمكن إعادة قراءة بعض كتب التراث وتصحيح بعض القواعد والأفكار، الّتي لا تتوافق مع المنطق، لذا تبدو أهميّة هذا الموضوع في إعادة النّظر في تراثنا اللّغوي، وذلك بقراءة فاحصة متأنّية، وهذا أمر ضروري.

وهكذا قد تناولنا بعض الجوانب الخفية أو المغيّبة، الّتي رفعنا عنها الستار، كما تحدّثنا عن النشأة والأساس الأوّل في تقعيد النحو، من خلال الوقوف على بعض المواقف والآراء لكلّ من مدرستي البصرة والكوفة، وعرفنا مصدر التحوّل في القضية، كيف كان الأمر وكيف صار، وعرفنا سبب تغيير الحقائق وطمسها بأمور لا تتناسب مع مبادئ العلم والواقع.

10-مكتبة البحث:

1- أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تح: مجموعة محققين وهم: الجزء الأول: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الجزء الثاني: مُحَمَّد إبراهيم البنا، الجزء الثالث: عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع: مُحَمَّد إبراهيم البنا، عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس: عبد المجيد قطامش، الجزء السادس: عبد المجيد قطامش، الجزء السابع: مُحَمَّد إبراهيم البنا، سليمان بن إبراهيم العايد، السيد تقي، الجزء الثامن: مُحَمَّد إبراهيم البنا، الجزء التاسع: مُحَمَّد إبراهيم البنا، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ/ 2007 م

2- أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، الطبعة الأولى 1420هـ/ 1999م، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

3- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر، دمشق.

4- أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الله الوراق، علل النحو، الطبعة الأولى، تح: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية – 1420 هـ – 1999م
5- أبو القاسم عبد الرحمن، السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، الطبعة الأولى: 1412 – 1992 م، دار الكتب العلمية – بيروت، ص: 309.
6- أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، الطبعة: الأولى، 1431 هـ – 2010 م، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة.
7- إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللّغة العربية، الطبعة الأولى 1427هـ/ 2006م، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
8- جمال الدين بن مالك، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: مُحَمَّد القادر عطا – طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، 1422– 2001.
9- خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، الطبعة الأولى 1421هـ– 2000م، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان.
10- خالد الأزهري، شرح الآجرومية، تح: حايف النبهان، الطبعة الأولى 1438هـ – 2017 م، دار الظاهرية للنشر، الكويت.
11- الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.
12- رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، تاريخ الطبع: 1395 – 1975 م، جامعة قار يونس – ليبيا.
13- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، 3/ 9، 10، وينظر: شرح المفصّل للزمخشري، تح، إميل بديع يعقوب.
14- شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، تح: نجاة حسن عبد الله نولين الطبعة: العدد 112 – السنة 33 – 1421هـ/2001م، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
15- شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، تحقيق وتقديم: حنا جميل حداد، دائرة اللّغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك– إربد، 1985م.
16- شوقي ضيف، المدارس النحوية، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة.
17- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة.
18- عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، الطبعة الثالثة، 1408 هـ – 1988، مكتبة الخانجي، القاهرة.
19- مُحَمَّد بن عبد الله، ابن مالك جمال الدين، شرح تسهيل الفوائد، تح: عبد الرحمن السيد، مُحَمَّد بدوي المختون، الطبعة الأولى (1410هـ – 1990م)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
20- مُحَمَّد بن علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الطبعة الأولى – 1996م، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، لبنان.
21- نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – يوسف مُحَمَّد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة الأولى، 1420 هـ – 1999 م، عدد الأجزاء: 11 مجلد (في ترقيم مسلسل واحد)، ومجلد للفهارس.
22- نور الدين علي المشهور بالملا علي القاري، الموضوعات الكبرى، تح: مُحَمَّد الصباغ، 1391 هـ – 1971م، دار الأمانة / مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
23- يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، 1422هـ 2001م، 1/ 197، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

11– الهوامش:

1- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة، 4/ 277.
2- يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان 4/ 210، وينظر: شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، تح: نجاة حسن عبد الله نولين الطبعة: العدد 112 - السنة 33 - 1421هـ/2001م، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ص: 442، وفي نسخة أخرى بتحقيق وتقديم: حنا جميل حداد، دائرة اللّغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك-إربد، 1985م، ص: 55.
3- سخل: السَخْل: ولد الشاة، ذكرا كان أو أنثى، والسَّخْلَةُ: الواحدة، والجميع: السخل والسخال، ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت 4/ 197.
4- نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - يوسف مُحَمَّد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة الأولى،1420هـ/ 1999 م، عدد الأجزاء: 11 مجلد (في ترقيم مسلسل واحد)، ومجلد للفهارس، 7/ 4508.
5- إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللّغة العربية، الطبعة الأولى 1427هـ/ 2006م، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 4/ 262.
6- أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الله الوراق، علل النحو، الطبعة الأولى، تح: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض/ السعودية - 1420 هـ - 1999م، ص: 263
7- ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن، السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، الطبعة الأولى: 1412 - 1992 م، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 309.
8- المصدر نفسه، ص: 312..
9- ينظر: مُحَمَّد بن علي التهانوي، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تح: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، الطبعة الأولى - 1996م، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، لبنان، 2/ 1160.
10- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
11- ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة ص: 05
12- ينظر المرجع نفسه، ص: 06.
13- ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: 06.
14- المرجع نفسه، ص: 06.
15- المرجع نفسه، ص: 06.
16- ينظر المرجع نفسه، ص: 07.
17- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: 185.
18- ينظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب 1/ 13 – 20 وابن يعيش أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، 1422هـ/ 2001م 1/ 197، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1/ 197
19- ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 197
20- رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، تاريخ الطبع: 1395 - 1975 م، جامعة قار يونس – ليبيا، 2/ 399، وابن يعيش 1/ 72.
21- ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية: 168
22- ينظر الإنصاف: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين الأنباري المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1424هـ- 2003م المسألة رقم 74، والرضي:27/4، وابن يعيش 7/ 12.
23- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: 171.
24- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر، دمشق 2/ 553، المسألة رقم 74.

25-ينظر: أبو البركات، الأنباري، أسرار العربية، تح: فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، 1995، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص: 46، 49.

26- أبو البركات، الأنباري، أسرار العربية، ص: 50.

27- خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، الطبعة الأولى 1421هـ- 2000م دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، 2/ 356.

28- بن يعيش الموصلي، شرح المفصّل للزمخشري، تح، إميل بديع يعقوب، منشورات، مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 4/ 219، 220.

29- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، 3/ 9، 10، وينظر: شرح المفصّل للزمخشري، تح، إميل بديع يعقوب، 4/ 219.

30- ينظر المسألة الرابعة والسبعين في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين". ص: 550 - 555.

31- ينظر: بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له: إميل بديع يعقوب، 4/ 220

32- أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تح: مجموعة محققين وهم: الجزء الأول: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الجزء الثاني: مُحَمَّد إبراهيم البنا، الجزء الثالث: عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع: مُحَمَّد إبراهيم البنا، عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس: عبد المجيد قطامش، الجزء السادس: عبد المجيد قطامش، الجزء السابع: مُحَمَّد إبراهيم البنا، سليمان بن إبراهيم العايد، السيد تقي، الجزء الثامن: مُحَمَّد إبراهيم البنا، الجزء التاسع: مُحَمَّد إبراهيم البنا، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ/ 2007 م: 6/ 1.

33- المصدر نفسه، 6/ 3.

34- ينظر: جمال الدين بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: عبد الرحمن السيد، د. مُحَمَّد بدوي المختون، الطبعة الأولى (1410هـ - 1990م)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، مصر، 1/ 34.

35- جمال الدين بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: مُحَمَّد كامل بركات، 1387هـ - 1967م، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1/ 228.